بف

تنزيه الله تعالى عنه وبان صانع العالم على ما فيه من لطا
الصنع وكمال الانتظام والاحكام عالم قادر بحكم الضرورة
قال السعد ومن كان طالبا للحق غير هايم في اودية
الضلال ربما يستفيد من مجموع هذه الوجوه القطع
واليقين بلا احتمال وقد مر الكلام في مبحث الارادة
بما يغني عن الاعادة وكذا القول في متكلم وقد تواتر
القول بانه تعالى متكلم عن الانبيا وصدقهم ثابت
مقطوع به بدلالة المعجزات من غير توقف على اخبار
الله تعالى عن صدقهم بطريق التكلم حتى يلزم الدور
قال السعد وقد يستدل على ذلك بدليل عقلي على
قياس ما مر في السميع والبصير وهو ان عدم التكلم
ممن يصح اتصافه بالكلام أعني الحي القادر العالم
نقص واتصاف باضداد الكلام وهو على الله تعالى
محال والمناقشة بمنع كونه نقصا في الواجب وان كان
نقصا في الشاهد سيما اذا كان مع قدرة على الكلام كما في
السكوت لا تقدح في ان المتكلم اكمل من غيره ويمتنع ان يكون
المخلوق اكمل من الخالق والله اعلم تنبيهان الاول يقولون
ان هذه الامور ذكرت لبيان وجوب قيام الصفة بالموصوف
لا لدلالتها على صفات مستقلة زايدة بنا على قول
المحققين من نفي الاحوال اندفع ما يقال في عطف
حي وما بعده على الوجود بحرف عطف مقدر مناقشة
ايضا حاصل صيرورة التركيب هكذا او واجب له حي فيلزم
وجوب الشي لنفسه فان قيل المراد الحي من حيث

حياته

حياته وكذا ما بعده او يجعل التقدير انه حي قلنا فيلزم
التكرار مع الصفات السابقة مع عدم دليل على تقدير
انه الثاني ليس قوله ما يشاء يريد تكملة بل هو
اشارة الى ترادف الارادة والمشية خلافا للكرامية حيث
فرقوا بينهما فزعموا ان المشية صفة واحدة ازلية
تتناول ما يشاء الله بها من حيث يحدث والارادة حادثة
متعددة بتعدد المرادات وايضاح النظم ان معناه
كل ما يشاؤه الله فهو من حيث انه مشي له مراد له وكل
ما يريده فهو من حيث انه مراد له مشي له والله اعلم

المعتزلة كل جماعة منهم واحد او الثنوية

ص ثم صفات الذات • ليست بغيرا وبعين الذات •

ش هذا جواب من جانبنا معشر اهل السنة القايلين
باثبات الصفات الحقيقية عن شبهة هي اقوى
شبه النافين لها تقريرها ان الصفات الوجودية
اما ان تكون حادثة فيلزم قيام الحوادث بذاته وخلوه
تعالى في الازل عن العلم والقدرة والحياة وغيرها من
الكمالات وصدورها عنه بالقصد والاختيار او بشرايط
حادثة لا بداية لها والكل باطل بالاتفاق واما ان تكون
قديمة فيلزم تعدد القدما وهو كفر باجماع المسلمين
وقد كفرت النصارى بزيادة قديمين تكثير بالاكثر
وايضاح الجواب الذي اشار اليه ان المحظور انما
هو تعدد القدما المتغايرة ونحن نمنع تغاير الذات
مع الصفات والصفات بعضها مع بعض فينتفي
التعدد اذ لا يكون بدونه فلا يلزم التكثر والتعدد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)